والجواب الاول يمنع ان الاية واردة علي عمومها والثاني بالتسليم منع من للابتدا اي ناشيا من منع لا انها للتبعيض الا ان يؤول باسم المفعول ومناقب الشيخ جمع منقبة بفتح الميم الفعل الكريم كما في المصباح وسيرته اي طريقته كما افاده المصباح وهي اعم من المنقبة لانفرادها بتلقبه بمالك الاصغر مثلا اذ لا يقال فيه منقبة مثلا لانه ليس فعلا له فتدبر معروفة اي فلا ياتي الطعن فيها نقلنا منها جملة الخ منها كثرة حفظه وديانته وكمال ورعه وان هده وصله الله بثلاثة اشيا صحة البدن والسعة في العلم والمال ومن قرا كتابه هذا او عمل بما فيه جمع الاوصاف او بعضها وكان يلقب بخليفة مالك وبمالك الاصغر وكان يقال فيه قطب المذهب وكان صاحب فراسة فربما قال حدثتني نفسي اني في هذا المجلس كذا وكذا سؤالا صاحب حب سوالكذا فيقول انا فجيبه فللاصل تقدم انه لخصه من شرحيه الكبير والوسط فهما الاصل ثم يجوز ان يكون اراد كلا منهما او احدهما بعلم تحقيق ذلك من اجتهاد فلله الحمد اي علي نقلنا جملة من مناقبه لانه نعمة عظيمة حيث يحصل له او لشرحه البركة او لكونه تحصيل علم وهو نعمة فينبغي الحمد علي تلك النعمة او فلله الحمد علي تلك المناقب والسيرة فيكون حمدا علي نعمة واصلة للغير ولما كان تاليف هذا الكتاب لا يخفي انه من نعم الله جمع نعمة بمعني منعم به واقدار عليه اي جعله له قدرة عليه والجعل يرجع الي تعلق القدرة القديمة بوجود القدرة الحادثة فهو من نعم الله جمع نعمة بمعني انعم وخلاصته انه اراد بالنعم ما يشمل المنعم به ويكون

ناظرا

نافلة شكرا اشار الي انه ليس المراد الوجوب الشرعي بل التاكد بمعني انه يثاب علي ثوابه الواجب وان تركه فلا اثم عليه وجب بالشرع لا بالعقل خلافا للمعتزلة ولو قيل انه واجب شرعا لزم عليه استغراق عمر الانسان في الحمد لانه لا يخلو عن داعيها على ان الاقتصار علي الحمد نفسه نعمة والحمد الواقع من النعم شكر ...

ناظر الي الاول الذي هو المنا ليتولى نفس الانعام ويكون ناظرا الي الثاني الذي هو الاقدار وكان شكر المنعم واجبا او متاكدا لان المراد الشكر اللساني الذي هو قوله الحمد لله لانه عقبه بقوله قال الحمد لله اذ لما وجب عليه اي تاكد عليه كل امر الخ فيه ما تقدم من المعمولية او البدلية فهو اجذم اي كالرجل الاجذم اي الاقطع كما في المصباح او من قام به الجذام كما في القاموس وما قيل في اقطع من التشبيه والاستعارة يقال في اجذم هذا الحديث الخ لا يخفي ان المعارضة نفاعلة كل من الجانبين فيصح ان يجعل هذا الحديث فاعلا وحديث مفعولا والعكس الا ان الانسب الاول لان حديث البسملة متقدم اعتبارا فتنسب له المنافي فان حديث الخ اي لان الدليلين اذا كان ظاهرهما التعارض وامكن الجمع بينهما كان الاعمال بينهما اولي من اهمالهما او العمل باحدهما وهو هنا ممكن لان حديث الخ حيث الخ حيثية تقييد اي بقيد الخ واضافة قيد لما بعده للبيان وحديث التحميد التحميد مصدر حمد بالتشديد اي الكثر من الحمد وليس مرادا فالانسب وحديث الحمد الا ان يدعي انه صار حقيقة عرفية في الحمد ابتدا ما عدا التسمية اي علي ابتدا الكلام خلا جملة البسملة فانها متقدمة وما عدا قوله وصلي الله الخ علي ما ثبت في بعض النسخ وفي بعض النسخ حمل علي الابتدا ما عدا التسمية وحاصله ان حديث البسملة حمل علي الابتدا الحقيقي والحمدلة علي الاضافي وبينهما التباين علي تقريره فان قلت هلا عكس الامر بحمل حديث الحمدلة علي الحقيقي والبسملة علي الاضافي قلت انما لم يعكس لان حديث البسملة صحيح وحديث الحمدلة حسن كذا بخط بعض الفضلا والله اعلم ولموافقة كتاب الله

Copyright © King Saud University